

# منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين

ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير

موجز



منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

يواجه العالم، بعد أول عقد من القرن الواحد والعشرين، عدداً من التحديات المعقدة التي تترتب عليها آثار وخيمة على حالة الأمن الغذائي العالمي. فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، وأن تتزايد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية بشكل ملحوظ. وسوف يتركز هذا النمو السكاني في البلدان النامية حالياً. وتؤثر العولمة على القطاع الزراعي وتساهم، إلى جانب التوسع الاقتصادي والتحضر، في تغيير أنماط الاستهلاك الغذائي. وتتعرض الموارد الطبيعية إلى ضغوط لم يسبق لها مثيل جراء الأنشطة البشرية، كما تحدث تغيرات مناخية وبيئية ملحوظة مما يؤدي إلى تزايد وتيرة حدوث الكوارث وحالات الطوارئ.

ويقدم المطبوع الذي نشر باللغة الانجليزية عرضاً مفصلاً للمعرفة بهذه التحديات في الوقت الحاضر، كما يناقش الآثار المحتملة على قطاع الأغذية والزراعة وعلى جهود الحد من الجوع والفقر، بما في ذلك دور المنظمة في مساعدة الدول الأعضاء فيها خلال السنوات المقبلة. وسيحظى هذا المطبوع، نظراً إلى تغطيته الواسعة والحديثة لقضايا الأمن الغذائي العالمي، بتقدير العاملين في مجال التنمية والمخططين وصانعي القرار وجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين لهم مصلحة حقيقية في الحد من الجوع والفقر.

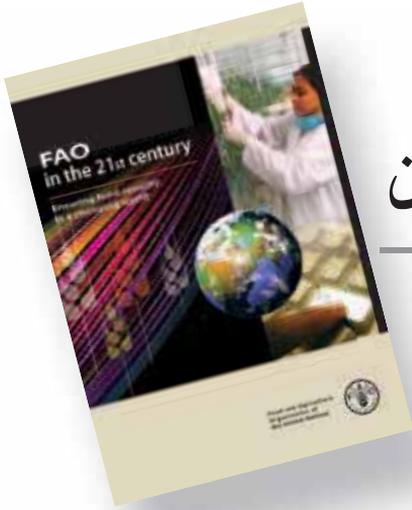
النص الكامل للمطبوع:

ISBN: 978-92-5-106913-4

250x176 ملم

270 صفحة





# منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين

## ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير

### موجز

تنص الولاية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة على العمل مع البلدان الأعضاء فيها ومع المجتمع الدولي ومساعدتهم على ضمان الأمن الغذائي العالمي لكي "يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". وعلى الصعيد العالمي، تُعدّ القدرة على إنتاج الأغذية كافيةً لضمان هذا الحق من حقوق الإنسان الأساسية. ومع ذلك، تزايد عدد ناقصي التغذية ونسبتهم في نصف القرن الأخير، فبلغ ذروته في عام 2009 ليتخطى المليار نسمة، أي بمعدل شخص واحد من أصل سبعة أشخاص.

وتدعم الإجراءات الهادفة التي تتخذها المنظمة للحد من الفقر والجوع قاعدة مواردها العالمية التي تشمل: خبرتها الفنية المتعددة الاختصاصات؛ ومجموعات الإحصاءات العالمية والتحليل المحايدة؛ والمشورة بشأن السياسات القانونية والمعاهدات؛ إلى جانب العدد الكبير من اللجان والهيئات الدولية المعنية بصياغة السياسات ووضع الموصفات التي تستضيفها ومؤتمرات القمة العالمية التي تنظمها. وتدعم المنظمة مبادرات البلدان الأعضاء لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال نقل المعرفة وتبادلها وحفز الوعي الدولي بالدور الرئيسي الذي تؤديه الزراعة في التنمية العالمية. وعلى الرغم من هذه المبادرات الشاملة، يواجه العالم، بعد أول عقد من القرن الحادي والعشرين، عدداً من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي ستترتب عليها آثار وخيمة على جهود المنظمة والبلدان الأعضاء والشركاء الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

- ازدياد عدد سكان العالم بوتيرة سريعة، فمن المتوقع أن يصل عددهم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، وسيسجل معظم هذا النمو في البلدان النامية حالياً.
- تزايد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية بشكل ملحوظ، ومرة أخرى في البلدان النامية في الغالب، وستضم المناطق الحضرية 70 في المائة من سكان العالم في عام 2050 (مقابل نسبة 49 في المائة المسجلة اليوم).
- تغيير أنماط أنواع المواد الغذائية المستهلكة الناجم عن التوسع الاقتصادي والعولمة والتحضر.
- تعرض الموارد الطبيعية إلى ضغوط لم يسبق لها مثيل من جراء الأنشطة البشرية.
- حدوث تغييرات مناخية وبيئية ملحوظة، بما في ذلك تزايد وتيرة حدوث الكوارث وحالات الطوارئ.
- تأثير العولمة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي، وتنعكس أهم الآثار على التجارة الحرة في المواد الغذائية والوصول إلى الأسواق والمعلومات، وعلى أسعار المواد الغذائية وتوافر الأراضي لإنتاج الأغذية.

كما أن المساعدة الإنمائية المحلية والرسمية للقطاع الزراعي غير كافية البتة، مما يعوق الجهود المبذولة لجذب استثمارات من القطاع الخاص نحو إنتاج المواد الغذائية، لا سيما من قبل صغار المنتجين، وكذلك، فإن الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وما يمكن أن يحققه في البلدان النامية لا تنعكس بشكل مناسب في عمليات صنع السياسات المحلية الرسمية.

ويستعرض مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين: ضمان الأمن الغذائي في عالم متغيّر بالتفصيل ما هو معروف حالياً عن هذه الظواهر ومحركاتها الرئيسية. ويتضمن مناقشة للآثار المحتملة على القطاعين الزراعي والغذائي وعلى الجهود المبذولة للحد من الفقر والجوع، بما في ذلك دور منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة البلدان الأعضاء في السنوات القادمة.

## التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي والقطاع الزراعي

### ■ الجوع: تقييم الحالة العالمية

مع التركيز على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لحشد الإجراءات المتسقة التي يتخذها المجتمع الدولي، يذكر مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين من جديد بأهم مؤتمرات القمة والمؤتمرات المرتبطة بالغذاء التي عقدت على مرّ السنين. كما يولي أهمية خاصة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، ويناقش هدفه الطموح المتمثل في خفض العدد الحالي لمن يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، فضلاً عن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015. وقد تحوّل هذان الهدفان إلى مقياس مرجعي لرصد التقدم في الإجراءات السياسية نحو استئصال الجوع، وتعتبر منهجية المنظمة، التي يستند إليها هذان الهدفان، الوسيلة الوحيدة المتاحة حالياً لحساب التقديرات الإقليمية والعالمية عن انتشار نقص الأغذية.

ومن خلال تقييم حالة الجوع اليوم، يفسّر المطبوع سبب تزايد عدد الجياع الذي بلغ حداً أقصى في عام 2009، نتيجة أزمة الغذاء والوقود العالمية في الفترة 2007-2008 والأزمة المالية التي تلتها. كما أن آثار الاضطرابات في أسواق السلع الأساسية العالمية، لا سيما أسواق الغذاء، في هذه المرحلة، دفعت بالمنظمة إلى عقد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في عام 2008 الذي حضره مشاركون من أرفع المستويات، تلاه منتدى الخبراء رفيع المستوى بشأن "كيفية إطعام العالم في سنة 2050" الذي عقد في عام 2009، والذي سبق مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي. وإضافة إلى الالتزامات المتجددة التي أعلن عنها المشاركون في هذه المؤتمرات بشأن أهداف التخفيف من الجوع، مكّن المؤتمر الأول للمنظمة من إيصال الرسالة الأساسية وهي أن الأمن الغذائي يعتمد على زيادة إنتاج المواد الغذائية، لا سيما من قبل صغار المزارعين في البلدان النامية. كما نتج من مؤتمر القمة في عام 2009 التزام المجتمع الدولي بتحسين التنسيق الدولي وحوكمة الأمن الغذائي، لا سيما من خلال إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والوعد بعكس الاتجاهات التراجعية في التمويل المحلي والدولي للزراعة ولأغراض الأمن الغذائي، واتخاذ قرار بشأن تعزيز الاستثمارات الجديدة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية في البلدان النامية لدعم الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي.

### السكان والطلب على المواد الغذائية والإنتاج الزراعي

يركز المطبوع على دور القطاع الزراعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي لمصلحة الأشد فقراً والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، وضرورة أن يكون القطاع قادراً على تلبية الطلب المتزايد على الأغذية والألياف والطاقة لسكان يتزايد عددهم، لا سيما في المناطق الحضرية، وتتغيّر متطلباتهم الغذائية.

ولسدّ حاجات 9.2 مليار نسمة في عام 2050، لا بدّ من زيادة مجموع الإنتاج الغذائي بنسبة 70 في المائة تقريباً، فيما يجدر بالإنتاج في البلدان النامية أن يتضاعف تقريباً. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على الحبوب للأغذية والعلف زهاء 3 مليارات طن بحلول عام 2050، مقارنة بمعدل 1.8 مليار طن اليوم، ومع ظهور الوقود الحيوي السائل، يمكن أن يتزايد الطلب أكثر من ذلك. كما سيتزايد الطلب على الغذاء من مصدر حيواني مثل اللحم، ومنتجات الألبان والأسماك، ومنتجات تربية الأحياء المائية، والزيوت النباتية بوتيرة أسرع بكثير، وذلك نتيجة ارتفاع الدخل في البلدان النامية. وتستحوذ الثروة الحيوانية على 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في البلدان النامية، وهذا القطاع الفرعي هو من الأسرع نمواً في القطاع الزراعي.

ولتحقيق زيادات كافية في إنتاج الأغذية، يتوجّب على الزراعة أن تعتمد على تقلصّ القوة العاملة في الأرياف، واعتماد طرق إنتاج أكثر كفاءة واستدامة، مع التكيف مع تغير المناخ والحد من وطأة آثاره. ويدعو المطبوع إلى اعتماد نهج النظام الغذائي المتعدد الاختصاصات كإستراتيجية ضرورية لضمان جودة المواد الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، من خلال سلاسل غذائية أقصر وروابط قوية بين المناطق الحضرية والريفية والإدارة السليمة للموارد الطبيعية. كما أن هذا النهج وسيلة ضرورية للإعداد لمواجهة تغير المناخ.

## ■ الضغط على الموارد الطبيعية

### الربط بين إدارة الأراضي والمياه

يعتبر توافر الموارد الجيدة من الأراضي والمياه عاملاً حيوياً لتحقيق الأمن الغذائي، ومن المطلوب مواصلة تكثيف استخدام تلك الموارد من أجل تلبية احتياجات العالم الغذائية في المستقبل. أما الآثار السلبية الناجمة أصلاً عن الضغط السكاني والتغيرات في النظام الغذائي وإنتاج الوقود الحيوي والتلوث والممارسات غير المستدامة، فتظهر بوضوح من خلال الإحصاءات الواردة في هذا المطبوع، فثلث الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، على سبيل المثال، فقد بسبب التعرية خلال السنوات الخمسين الماضية، وتقدر هذه الخسائر المتواصلة بمساحة قدرها 10 ملايين هكتار سنوياً. وينطوي ذلك على معدّل تحوّل أكبر من النظم الإيكولوجية الأساسية للمراعي والأراضي المشجرة والغابات للتعويض عن تلك الخسارة.

وبدلاً من تغيير ممارسات استخدام الأراضي بشكل جذري، يوصي المطبوع بالاعتماد الواسع النطاق لإجراءات الحد من التدهور والتكيف معه والتحوّل الجذري إلى حوكمة موارد الأراضي على أساس مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي، مع الإشراك المباشر لمستخدمي الأراضي المحليين على أساس نهج اجتماعية قائمة على المشاركة. وتشمل الممارسات الإيكولوجية الزراعية المكثفة في الإدارة المستدامة للأراضي الزراعة المحافظة على الموارد، والحراثة الزراعية، والإدارة المحسنة لمياه الأمطار.

وتؤدّي المياه دوراً محورياً في التخفيف من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، ويرتبط الوصول إلى مصادر المياه بشكل مباشر بممارسات استخدام الأراضي، سواء في الزراعة المكثفة أو الإنتاج الحيواني. وتعتبر الواجهة المشتركة بين حقوق استخدام الأراضي والمياه عاملاً أساسياً، وهي تشمل الشفافية والحفاظ على حقوق الاستخدام والحياسة.

وتعتبر إدارة ومراقبة المياه العذبة لري المحاصيل وللثروة الحيوانية من العوامل الضرورية للحفاظ على سبل العيش والتنمية الاقتصادية في المستقبل، لا سيما مع تزايد استهلاك البروتين الحيواني الذي يترافق مع تزايد في استخدام المياه لمحاصيل الأعلاف وتأمين المياه للثروة الحيوانية.

وكان نمو الري مذهباً خلال السنوات الخمسين الأخيرة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى الاستثمار في المنافع العامة اللازمة واستثمار المزارعين لرؤوس أموالهم في نظم الري. وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية

وفي الحد من الجوع من خلال زيادة الإنتاج الغذائي، وكذلك في الحد من الفقر من خلال زيادة فرص العمل الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية. غير أن تقلب المناخ ونضوب موارد المياه الجوفية هما اليوم من التحديات الطارئة التي تدعو إلى تعزيز المعرفة وتطبيق التكنولوجيا والاستثمار الاستراتيجي. ولدعم الإنتاجية اللازمة مع الحد من الآثار البيئية، يوصي مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين بالعودة إلى اعتماد نهج متكامل قائم على النظام الإيكولوجي في مجال إدارة الموارد الطبيعية، يحترم تكامل الأنظمة المترابطة للأراضي والمياه. وينبغي دمج المعرفة التكنولوجية المتقدمة مع النهج المؤسسية التي تشمل مستخدمي الأراضي والمياه. وللمحافظة على الغابات والأراضي الرطبة أهمية خاصة، نظراً إلى دورها المنظم للدورة الهيدرولوجية.

## الغابات والجبال

يبقى تدهور النظم الإيكولوجية للغابات بسبب سوء الإدارة، وتحويل الأراضي، والحرائق، وغيرها من الأسباب التي تشمل الآفات والأمراض الحشرية والكوارث الطبيعية والأنواع الغازية، تحدياً كبيراً. فإلى جانب توفير المنتجات الحرجية، تؤدي الغابات والأراضي الحرجية دوراً مهماً جداً في المحافظة على الأرض والمياه، والتنوع البيولوجي، والحد من تغيّر المناخ. وفي حين أحرز تقدم في عكس الخسارة في مساحة الغابات، تستمر إزالة الغابات والتحويل غير الخاضع للرقابة بمعدلات مثيرة للقلق في العديد من البلدان، ويتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة مع النمو السكاني. وفي حالة إدارة الأراضي، من الضروري اعتماد نهج مشترك بين القطاعات لتحقيق أهداف "لا خسائر صافية" والاستدامة. كذلك، وفي مواجهة الضغوط جراء تزايد عدد السكان، وعولمة قطاعي الصناعة والزراعة، وآثار تغيّر المناخ، لا بد من الإدارة المستدامة للحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية للجبال، وهي من أهم مصادر العالم من حيث التنوع البيولوجي لأغراض الأمن الغذائي.

## تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي عنصر أساسي ومتكامل وبالغ الأهمية من عناصر الموارد الطبيعية، وهو مهدد بسبب العوامل نفسها التي تؤدي إلى تدهور سائر الموارد. وتؤكد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وخطة العمل العالمية للموارد الوراثية في القطاعات المختلفة، على الأولوية التي توليها المنظمة لصيانة التنوع البيولوجي وإدارته في القطاعات كلها التي تعنى باستخدام الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. كما تشدّد المنظمة على ضرورة تعزيز فعالية القيادة الحكومية، والإدارة المحسنة للموارد، وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في القطاعات المرتبطة بالزراعة، وزيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي.

## تغيّر المناخ

ينعكس تغيّر المناخ بشكل خاص في ازدياد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة والتغير في الفصول، ويتوقع أن يؤثر على الإنتاج الغذائي في مناطق عديدة من العالم، ويعطل أنظمة توزيع المواد الغذائية والبنى الأساسية، لا سيما في النصف الثاني من القرن. ومن الآثار الأقل ظهوراً بشكل فوري، الآثار الطويلة الأجل على النظم الإيكولوجية، ومنها ازدياد ملوحة مياه البحر وارتفاع مستواه، والتغيير في التوزيع الجغرافي للنباتات والحشرات والأصناف الحيوانية. ومع أن تغيّر المناخ يشكّل تهديداً على المستوى العالمي، فإن سكان البلدان النامية، لا سيما في المناطق الريفية، يواجهون الخطر الأكبر بسبب محدودية الوسائل المتاحة لهم للتكيف مع تغيّر المناخ والحد من وطأة آثاره. كما يتوقع أن يتزايد اعتماد البلدان النامية على الواردات، واحتدام التركيز القائم لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وربما في جنوب آسيا.

## الآثار على النظم الإيكولوجية

سيُغيّر عمل معظم النظم الإيكولوجية في العالم والخدمات التي توفرها، وقد تتعرض للخطر في العقود القادمة، ويشمل ذلك مصائد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية التي تشكل مصدراً مهماً للغذاء وسبل العيش للسكان الفقراء في آسيا وأفريقيا. وقطاع الثروة الحيوانية، الذي يدعم سبل العيش ويلبي الاحتياجات الغذائية لنحو مليار نسمة، يساهم في تغيّر المناخ ويعاني من آثاره. كما تساهم مختلف مراحل دورة الإنتاج الحيواني، وإزالة الغابات لتوفير الرعي ومحاصيل العلف في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. غير أنه يمكن للثروة الحيوانية أن تؤدي دوراً أساسياً في الحد من آثار تغير المناخ من خلال اعتماد أنواع محسّنة من التكنولوجيا وأساليب الإدارة التي تحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجم عن الإنتاج الحيواني، فتصبح المراعي وأراضي المحاصيل مصارف صافية للكربون.

وستترتب على تغير المناخ آثار بعيدة المدى على الإنتاج الحيواني، من خلال تأثيره على الأعلاف الخضراء والإنتاجية. ومن المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الرعي المفرط، وتدهور الأراضي، ومواسم نمو أقصر، والظواهر المتطرفة، مما قد يؤدي إلى نزاعات حول الموارد.

وانتشار الآفات والأمراض وتوزيعها وشدتها نتيجة لتغير المناخ كلها عوامل قد تسبب في أزمات إضافية تطال صحة النباتات والحيوانات، مع تزايد الأمراض والحشرات والأعشاب الضارة في المحاصيل، وقد تجد الأمراض التي تحملها النواقل سبلاً جديدة للانتقال.

كما تساهم الديموغرافيا البشرية في تغير المناخ وتتأثر به. فتمو السكان والتوسع العمراني هما من الأسباب التي تزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فيما يتوقع أن يؤديان إلى هجرة واسعة النطاق ضمن الحدود الوطنية وخارجها إذ يتخلى الناس عن الأراضي ومناطق مصائد الأسماك الساحلية والداخلية لأنّ الإنتاج لم يعد ممكناً أو عملياً.

## التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره والزراعة "الذكية مناخياً"

يُوصى على سبيل الاستعجال بالعمل على إدارة مخاطر الكوارث واتخاذ تدابير التكيف اللازمة، لا سيما في البلدان الأشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، ويصف مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين أنشطة المنظمة ودعم البلدان في هذه المجالات. ويُذكر برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها كنهج من أكثر النهج فعالية من حيث التكلفة إزاء الحد من آثار تغير المناخ. ويهدف هذا البرنامج

قطاع الثروة الحيوانية هو ضحية لعملية تغيّر المناخ وهو في الوقت نفسه مساهم فيها.



إلى توفير الحوافز للبلدان النامية للحد من الانبعاثات من الأراضي الحرجية والاستثمار في طرق التنمية المستدامة التي تعتمد على مستويات منخفضة من الكربون. ومن خلال هذا البرنامج وغيره من البرامج، تدعم المنظمة جهود البلدان الرامية إلى الحد من وطأة آثار تغير المناخ من خلال توفير البيانات والمعرفة والتكنولوجيا ودعم الهياكل المؤسسية اللازمة.

وتعزز سياسات المنظمة وأنشطتها ممارسات الزراعة "الذكية مناخياً" كسبيل للتكيف مع تغير المناخ والحد من وطأة آثاره. وثمة عدد من الممارسات القائمة حالياً، منها: نظم زراعة الأرز المتكاملة، والزراعة المحافظة على الموارد، والبستنة الحضرية، ونظم الطاقة الغذائية المتكاملة، ونظم تربية الأحياء المائية باستخدام مستوى منخفض من الطاقة، ونظم الإدارة المستدامة للغابات والأراضي، والحراثة الزراعية. والنقطة الأهم هي الحاجة إلى استثمارات كبيرة لسد الثغرات في البيانات والمعرفة وتوفير الحوافز للتشجيع على اعتماد الممارسات المناسبة. ومن الضروري كذلك تعزيز صنع السياسات المتناسقة بين مختلف القطاعات المعنية، والسياسات الفاعلة المتعلقة بالموارد الطبيعية، بما في ذلك حقوق الاستخدام والملكية وإنفاذ القوانين.

### العلاقة بين الأغذية والطاقة وتغير المناخ

تشكل العلاقة بين الأغذية والطاقة وتغير المناخ التحدي الأكبر الذي يواجه الزراعة في هذا القرن. ومن الضروري تحقيق زيادة كبيرة في المستوى الحالي لمدخلات الطاقة في الزراعة، لا سيما في البلدان النامية، لبلوغ القدر المطلوب البالغ 70 في المائة من النمو في الإنتاج الغذائي العالمي بحلول عام 2050. ولتحقيق هذه الزيادات والحد من آثار تغير المناخ على البيئة، ينبغي زيادة كفاءة الزراعة في استخدام الطاقة، ويجب الحد من إهدار الأغذية وزيادة استخدام موارد الطاقة الحيوية وغيرها من الموارد المتجددة المستدامة. ويمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً أساسياً من خلال الإمداد بالطاقة الحيوية. ويتوقع أن تبلغ قدرات الإنتاج المستدام للطاقة الحيوية، كنسبة مئوية من الطاقة العالمية، زهاء 30 في المائة بحلول عام 2050. ويعتبر الوقود الحيوي السائل بشكل خاص من أكثر أنواع الطاقة إثارة للجدل، غير أن مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين يشير إلى أنه شأن العديد من المنتجات الزراعية، تعتمد الآثار الضارة أو المكاسب التي تنتج من استخدامه على ممارسات الاستثمار والإدارة. ومن الإجراءات التي يجب اعتمادها لضمان إنتاج الوقود الحيوي بشكل مستدام، تخطيط استخدام الأراضي بشكل سليم وقائم على المشاركة، وزراعة المحاصيل



زاد الطلب في العقد الماضي أكثر من ثلاث مرات على الإيثانول الحيوي و11 مرة على الديزل الحيوي.

الغذائية ومحاصيل الطاقة بالتزامن، واستخدام المخلفات الحرجية والزراعية والزراعة التعاقدية لتحقيق الفائدة لصغار الملاك.

## إدارة العولمة في القطاع الزراعي

تشكّل العولمة محركاً أساسياً للتغيير في النظم الزراعية الغذائية في العالم، وهي قائمة على التكامل المتزايد بين الاقتصادات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم نتيجة التدفقات المتزايدة للمعلومات، ورؤوس الأموال، واليد العاملة، والتكنولوجيا، والسلع والخدمات. وتتعرّز العولمة بدافع من أربعة عوامل هي: تحرير الأسواق؛ ونمو التجارة الدولية؛ وزيادة المعاملات المالية الدولية وتدفعات رأس المال؛ والتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنظمة اللوجستية.

### التجارة في مجال الزراعة

في مواجهة تحدي العولمة، يشدّد مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين على أهمية التجارة في مجال الزراعة في الحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي في البلدان النامية، وعلى ضرورة إقامة نظام أكثر إنصافاً في قواعد التجارة في هذا القطاع. وينعكس ما تتسم به العولمة من تعقيد في القطاع الزراعي في فشل عدد من جولات المفاوضات التجارية العالمية خلال العقود الأخيرة للتوصل إلى اتفاق مرض بشأن المنتجات والأسواق الزراعية. ومن أهم أسباب صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من المسائل خلال جولات الدوحة أنّ العديد من أدوات السياسات، التي يمكن أن تساعد البلدان الضعيفة على تحسين الأمن الغذائي، تتعارض مع التوجه المهيمن نحو تحرير التجارة، وإن كانت الممارسات في بعض الأحيان مختلفة - وتشكل إعانات المدخلات خير مثال على ذلك. ومن الصعوبات كذلك التوجه نحو استخدام "المعايير" الخاصة أو الإجراءات التي تطبقها الشركات الخاصة التي تبقى خارج مجال المفاوضات. والمثير للقلق استمرار هذه الظاهرة في الاتساع لتشمل عدداً أكبر من السلع الأساسية الغذائية، فتشكل خطراً بالنسبة لصغار المنتجين لا سيما في البلدان النامية وتعيق جهودهم في مجال إنتاج الأغذية.

### حيازة الأراضي

تتم مناقشة تداعيات حيازة الأراضي الزراعية الواسعة النطاق خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا من منطلق الزراعة والأمن الغذائي في العالم في المستقبل، بما في ذلك الآثار المحتملة على العلاقات بين الأعمال التجارية الزراعية والمزارع الصغيرة. وعادة ما تكون الأرض المكتسبة عامة أو خاصة (باستثناء أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية)، والمشترون من القطاع الخاص أو الحكومات والصناديق السيادية الحكومية. وقد أبرمت الصفقات الأخيرة مع المستثمرين في الوقود الحيوي الأوروبيين والآسيويين ومن دول الخليج .

والمنظمة ملتزمة بأهم المبادرات العالمية لمواجهة هذا الوضع، لتضمن أن تكون مثل هذه الحيازات مفيدة للأمن الغذائي ونمو السكان في البلدان المستثمرة والتي تؤمن الأراضي. واستحدثت خطوط توجيهية طوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، تعترف بضرورة إشراك المستثمرين من السكان الأصليين ومن المجتمع المعني، والحكومات المتلقية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان الممارسات الشفافة والمستدامة خير مثال على ذلك. وتشكل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل العيش والموارد مبادرة شراكة أخرى، وهي تشمل عناصر مرتبطة بشكل مباشر بالعلاقة بين حيازة الأراضي الواسعة والأمن الغذائي.



©FAO/23/201/CZIEZSMAN

من المرجح أن تختلف آثار حيازة الأراضي الواسعة النطاق على الأمن الغذائي تبعاً للظروف ونموذج الأعمال.

### الاستثمار في الزراعة وحشد الموارد لها

تراجع كل من الإنفاق المحلي والمساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة خلال السنوات العشرين الأخيرة، بنسبة بلغت 43 في المائة بالنسبة إلى المساعدات. ومع أن الالتزامات الأخيرة من قبل المجتمع الدولي لعكس هذا التراجع حسنت الوضع بشكل طفيف، فلا بدّ من استثمار رأسمال كبير في القطاع الزراعي للبلدان المتحولة والقائمة على الزراعة بهدف الحد من الجوع وضمان الأمن الغذائي في العالم في المستقبل. ووفقاً لما ورد في مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين، يجب أن يشكل الاستثمار العام الوطني المصدر الرئيسي مدعوماً بشكل استراتيجي بالمساعدات الإنمائية الرسمية.

ولكن ربما الأهم هو ضرورة دعم المؤسسات الخاصة، ويقاس ذلك برصيد رأس المال الزراعي. ويستند الإنتاج والتسويق الزراعي بشكل كبير على رصيد رأس المال الزراعي، الذي تزايد بشكل مطرد على مر السنين الثلاثين الأخيرة، وإن كان في معظم هذه الفترة بمعدلات متراجعة. والجدير بالذكر أن نمو رصيد رأس المال الزراعي هو الأدنى في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار الجوع.

كما يتوقع أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً متزايد الأهمية. ولكن في حين ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الأخير، تشكل تدفقاته في القطاع الزراعي نسبة محدودة جداً من مجموع التدفقات واستثمار القطاع الخاص المحلي في الزراعة. ولكي تكون هذه الاستثمارات فعالة في الحد من الجوع والتخفيف من الفقر، تحتاج البلدان إلى وضع أطر عمل مناسبة لجذب استثمارات أكثر وأفضل استهدافاً. فالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، المذكورة في القسم السابق، إلى جانب إطار سياسات الاستثمار في الزراعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، توفر أطراً مفاهيمية مهمة تهدف إلى تعزيز الإمكانات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتساهم في تفادي الآثار السلبية في البلدان المتلقية.

### إشراك الشركات الزراعية والمنظمات الصناعية

توسّع المنظمة نطاق إستراتيجية شراكاتها مع القطاع الخاص، وهي تركز في العادة على التعاون مع المؤسسات الصناعية، لإشراك الشركات الزراعية وتلك الرائدة في عالم الأعمال في الحوار وتطوير النهج الإستراتيجية المتكاملة الطويلة الأمد التي لا يمكن أن تتوصل إليها المنظمة وأعضاؤها من دون تلك الشراكات. كما ساد

اتجاه نحو إشراك الجهات المعنية غير الحكومية، ومنها الشركات والمؤسسات الزراعية، في أنشطة الحوكمة ووضع المعايير. وتُذكر لجنة مشكلات السلع وهيئة الدستور الغذائي من بين الأمثلة على ذلك. وفي برامجها الميدانية، تتعاون المنظمة بانتظام مع الشركات ومزودي الخدمات التجارية ومؤسسات القطاع الخاص بشأن سلسلة القيمة ومشاريع تطوير القطاعات الفرعية. ومن نقاط قوة المنظمة التي أبرزها مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين دعم الابتكار في نماذج الأعمال المساندة للفقراء مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة بين المنتج والمشتري .

### تطوير التكنولوجيا ونقلها

شهد القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية تغييرات تنظيمية ومؤسسية: فمشروعات الأعمال التجارية الزراعية تتسع، وتباع المواد الغذائية بشكل متزايد من خلال المنافذ الرسمية، منها المتاجر الكبرى، بدلاً من الأسواق المحلية. وعلى الرغم من أن هذه التطورات تولد الفرص، غير أنها تطرح تحديات أمام صغار المزارعين والتجار والمصنعين الذين يلزمهم الحصول على التكنولوجيات المنتجة والدعم في حفز المهارات ليتمكنوا من المشاركة والمنافسة بكلفة مقبولة في أسواق اليوم والغد. ومن خلال توفير التكنولوجيات اللازمة وبناء القدرات والدعم اللوجستي تعزز المنظمة نهج سلسلة القيمة. وتتطلب هذه النهج التدخلات المنهجية التي تحسن فعالية السلسلة بمجملها، وتتعترف بالدور المركزي للقطاع الخاص وتزود المعنيين بهذه السلسلة كلهم بالحوافز الاقتصادية.

## نحو استئصال الجوع من العالم - نشاط المنظمة

### تقديم المساعدة في مجال السياسات

إلى جانب بناء القدرات، تعتبر المساعدة في مجال السياسات اليوم من المجالات الفائزة الأهمية بالنسبة إلى البلدان الأعضاء، ويتزايد عدد الطلبات المقدمة في هذا المجال. وشكل تقديم المشورة في مجال السياسات نشاطاً من الأنشطة المحورية منذ نشأة المنظمة، مع تطوير سبل تقديم المشورة ومجالات التركيز مع مرور الوقت استجابةً للأوضاع الناشئة، وعقد الاجتماعات الكبرى ودورات الأجهزة الدستورية والمنتديات الأساسية للحوار الدولي واتخاذ القرارات. ولا غرابة في أن الأولويات الحالية تعكس التحديات نفسها التي أبرزها مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين بوصفها العوامل الرئيسية المحددة للجهود الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي خلال العقود المقبلة.

ومن خلال الأحداث الرفيعة المستوى لأغراض التعلم، هدفت تنمية القدرات المؤسسية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتعديل السياسات في مجالي التجارة والزراعة بشكل فعال. وفي مبادرة أحدث عُقد عدد من الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن استجابة السياسات في ما يتعلق بتقلبات أسعار الأغذية الناجمة عن أزمات الغذاء والوقود والمال.

ويشكل الرابط بين الهجرة وتحويلات العمال وفرص الاستثمار في الزراعة الأساس للأنشطة الهادفة إلى مساعدة البلدان في وضع السياسات التي توجه التحويلات من المواطنين القاطنين في الخارج نحو القطاع الزراعي وتنمية المناطق الريفية في الأوطان.

وتشمل القضايا المواضيعية التي تشهد وضع خيارات سياسية ودعم في وضع السياسات: التحولات السريعة في الزراعة والنمو الكبير في الطلب؛ والتحديات العالمية للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، لا سيما

في ما يخص تغيير المناخ؛ وندرة الطاقة؛ وبناء القدرة على التكيف مع الطبيعة المتغيرة للكوارث، وحالات الطوارئ الغذائية.

وأجرت المنظمة تغييراً استراتيجياً في مجال دعم السياسات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وهو يتمثل في تعزيز اللامركزية، مع تأمين الدعم الاستشاري على المستوى الوطني والإقليمي الذي تقدمه بشكل خاص المكاتب الميدانية، وبالتالي الاعتماد على الخبرة والمهارات المحلية.

### معالجة الفجوة بين الجنسين

للمساواة بين الجنسين دور مركزي في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وفي زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الزراعية والريفية، وبالتالي استثمار مجمل إمكانيات الوطن: لطالما هدفت المنظمة إلى توفير المشورة بشأن السياسات التي تراعي قضايا الجنسين. وفي حين كانت "المرأة" الهدف الأساسي في عملية وضع السياسات، اعتمدت المنظمة مؤخراً نهجاً أكثر فعالية لتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال استباق تطوير السياسات وإجراء تحليل مفصل عن وضع كلا الجنسين وضمان أن تراعي المشورة الرجل والمرأة على حد سواء.

ويركز مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين على العقبات والمجالات الرئيسية التي تتطلب اتخاذ الإجراءات لسد الفجوة بين الجنسين، ومنها الأنشطة غير المدفوعة والعمل "الخفي" الذي تقوم به المرأة وعدم حصولها على التعليم والتدريب والمعلومات وفرص العمل والأراضي والائتمان والأسواق.

### معالجة مسألة الحق في الأراضي وحياتها

يؤدي ضعف حوكمة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية إلى إعاقة النمو الاقتصادي، والاستخدام المستدام للبيئة، والأمن الغذائي. ومن خلال بلورة النقاط التي تَمَّت مناقشتها في القسم الخاص بالتحديات التي تعوق إدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والعولمة، يكرّس المطبوع قسماً خاصاً من فصل السياسات للحق في الأراضي وغيرها من الموارد وحياتها، وهو موضوع مركزي يمكن أن يكون مثيراً للجدل. كما يبرز ضرورة تحسين الحصول على الأراضي، وبالتالي زيادة مسؤولية مستخدمي الأراضي من خلال: الحوكمة المحسنة، وإعادة التوزيع، والتأجير، والنظر في مسائل الأراضي في حال الطوارئ، والتنبّه لحقوق الرعاة في النفاذ إلى الأراضي، وتحسين أمن الحيازة الخاصة. ويشار إلى التكنولوجيات الجغرافية والمكانية كوسائل مهمة تستخدمها المنظمة في العمل على تحقيق الحوكمة المحسنة في السياق الوطني وعبر الوطني.

### الشراكات مع المجتمع المدني

في إطار استراتيجية توسيع شراكات المنظمة التي نوقشت في القسم الخاص بالعولمة في القطاع الزراعي، يتناول المطبوع أهمية تعاون المنظمة مع المجتمع المدني في مجال تطوير السياسات. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هي من الشركاء المهمين للمنظمة، تحسن الطابع المؤسسي والفعال للعلاقة خلال العقدين الأخيرين، لا سيما منذ انعقاد أهم مؤتمرات القمة في التسعينات. وكانت مشاركة هذه المنظمات ودعمها من العوامل المهمة جداً خلال هذه الفترة، وقد نمت لتصبح عنصراً لا غنى عنه في عمليات صياغة السياسات العالمية. وينعكس ذلك مثلاً في الشكل الجديد الذي اعتمدهت لجنة الأمن الغذائي العالمي التي اتسع نطاقها لتصبح الهيئة الدولية والحكومية الدولية التشاركية الرائدة التي تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية.

## منظمة الأغذية والزراعة بصفتها منظمة تزخر بالمعرفة المستندة إلى النتائج

من المرتكزات الرئيسية في ولاية المنظمة دورها في جمع ونشر المعلومات بشأن المسائل المتعددة المرتبطة بالأمن الغذائي. وكون المنظمة مصدراً موثوقاً للمعلومات التقنية والعامة، فإنها تشكل مرجعاً وإطاراً للنقاش الدولي بشأن أهم التحديات العالمية التي تؤثر على الأمن الغذائي في هذا القرن. وقد تمكنت المنظمة، من خلال التطور السريع والمستمر لتكنولوجيا المعلومات خلال العقدين الأخيرين، من زيادة مدى وصول وتأثير المعلومات التي توفرها للبلدان الأعضاء والمستهدفين الرئيسيين، وأيضاً من تحسين حصول البلدان والشركاء الملتزمين بالجهود الرامية إلى تعزيز التنمية والأمن الغذائي على المعرفة وتبادلها. وسهّلت أدوات إدارة المعرفة والتكنولوجيات الجديدة أنشطة المنظمة في مجال تنمية القدرات، وهي أولوية موجودة منذ فترة طويلة وجرى التركيز عليها أكثر منذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات في عام 2005، الذي يمثل أحد مبادئه الأساسية في أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها الخاصة للتخفيف من الفقر وتحقيق التنمية المؤسسية.

### الإصلاح التنظيمي الاستراتيجي

أجرت المنظمة منذ عام 1994 سلسلة من الإصلاحات الداخلية كان أولها إعادة تقييم الأولويات وتركيز عمل المنظمة بوضوح على الأمن الغذائي لتتمكن من مواجهة المسائل ذات الصلة بفعالية أكبر. ويتناول مطبوع منظمة الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين أهم التطورات الناتجة من هذا الإصلاح، بما في ذلك إنشاء البرنامج الخاص للأمن الغذائي لحفز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. وعزز إنشاء إدارة جديدة للتعاون التقني الخدمات المتعلقة بالمشاريع والسياسات، في حين يثبت إنشاء الفرق المتعددة التخصصات في المكاتب الإقليمية اعتماد المنظمة لنهج متعدد التخصصات ولا مركزي في عملها. وفي عام 2005، ساهمت سلسلة جديدة من الإصلاحات في تعزيز العمل المتعدد الاختصاصات في المجالات الرئيسية، مثل إدارة المعرفة وبناء القدرات، وتغيير المناخ، والطاقة الحيوية. وتم دعم نهج السلسلة الغذائية "من المزرعة إلى المائدة" من خلال الإصلاحات الهيكلية والمتصلة بالبرامج، في حين أنشئت إدارة خاصة لتعزيز النهج الكلي في ما يتعلق بعمل المنظمة في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

وبعد إجراء تقييم خارجي مستقل، تم في عام 2009 البدء بتنفيذ أحدث مجموعة من الإصلاحات للمنظمة وبوضع الهيكل الجديد الخاص بالمقر في عام 2010. وفي حين خلص التقييم إلى أن المنظمة تشكل منتدى عالمياً ضرورياً، يضم المجموعة الكاملة من التخصصات المطلوبة للاستجابات الفنية والسياسية للتحديات الكبرى التي تواجه الأغذية والزراعة في القرن الواحد والعشرين، فإنه أوصى بإجراء المزيد من الإصلاحات وتبسيط الإجراءات الإدارية بهدف التوصل إلى منظمة أكثر مرونة وأكثر استجابة واستناداً إلى النتائج. وتشمل هذه الإصلاحات التدابير اللازمة لضمان اتساق عمل مختلف موارد المنظمة عبر الحدود الجغرافية وبين مختلف القطاعات، والتوازن بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية. كما سلط التقييم الضوء على التعاون المحسّن بين المنظمة والمنظمات الشريكة كهدف إنمائي عام يشكل جزءاً من مجال الإصلاح ويشار إليه "بالعمل كمنظمة واحدة".

### نشاط المنظمة

عبر التركيز بشكل عام على التحديات التي تواجهها المنظمة والبلدان الأعضاء في هذا القرن، يستعرض المطبوع عدداً من الأنشطة الحالية القائمة في معظمها على الإنجازات السابقة والدروس المستفادة في سياقات تنمية

سابقة. كما يحدّد التوجهات المستقبلية التي يجدر إتباعها ويوصي المنظمة باتخاذ التدابير المعينة بالتعاون مع البلدان الأعضاء والشركاء. وتمشياً مع الإصلاح الاستراتيجي للمنظمة، يقع تحديد الأولويات، وإدارة الموارد، وتصميم البرامج في إطار نظام يستند إلى النتائج وقائم على توجيهات الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، وهو يحدد الأهداف العامة التي تسعى البلدان الأعضاء إلى تحقيقها وهي:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع من خلال زيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل العيش المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.





لشراء هذا المطبوع يرجى الاتصال على البريد الإلكتروني التالي:  
[fao@earthprint.com](mailto:fao@earthprint.com) أو زيارة الموقع التالي: [www.earthprint.com](http://www.earthprint.com)

---

لمزيد من المعلومات: [Publications-Sales@fao.org](mailto:Publications-Sales@fao.org)  
التراخيص: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org)  
العلاقات مع وسائط الإعلام: [FAO-Newsroom@fao.org](mailto:FAO-Newsroom@fao.org)  
كتالوج مطبوعات المنظمة: [www.fao.org/icatalog/inter-e.htm](http://www.fao.org/icatalog/inter-e.htm)

---

Food and Agriculture Organization of the United Nations  
Viale delle Terme di Caracalla,  
00153 Rome, Italy  
Tel.: +39 06 57051

ISBN 978-92-5-607014-2



9 789256 070142

I2390Ar/1/10.11